للمشاركة العلنيّة، وهذا يقودنا إلى الحديث عن الإعلام المحليّ. فعَبْر وسائل الإعلام المحليّة التي تَصِلْ بسهولة إلى كل الشعب تتحقّق لهذا الشعب فرصةٌ أكبرُ لإغناء المشروع والإسهام فيه. وهذا الأمر لا يحتمل التأجيل: «فإطلاق حريّة التعبير في إعلام وطنيّ لم يَعُدْ يمثِّل أمرًا جزئيّاً ومطلبًا حزبيّاً أو فئويّاً؛ فتلك الحريّة تُفْصح عن نفسها بصيغة مشاركة الجمهور الواسع في اتّخاذ القرار وفي تطبيقه.. كما في مراقبته وتنفيذه» على حدّ تعبير الطيب تيزيني (في جريدة **الثورة**، ٢٠٠١/١/٢٠).

ولإنعاش «ازدهار سياسيّ» (حسب تعبير الرئيس بشّار الأسد، في حديثه إلى **الشرق الأوسط**) لا بدّ من ولادة قانون يَسْمح بوجود أحزاب جديدة تَحْمل خطابًا يختلف عن ألوان الطيف اليساريّ المتكرّر في أحزاب «الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة،» ويَسْمح في الوقت نفسه بالتعبير عن بقيّة شرائح الشعب. ولا بدّ لهذا الازدهار السياسيّ أن يولِّد أحزابًا سياسيّة تَبْحث برؤى جديدة للواقع وتتفاعل معه على ضوء التجربة التاريخيّة لسورية، ومكتسباتها التاريخيّة والقوميّة، وتَرْدف المشروعَ الإصلاحيّ للبلاد.

وتبقى ضرورة استكمال «الملفّ الأمنيّ،» الذي أَنْجز فيه الرئيس بشار الأسد خطواتٍ ملموسةً بإفراجه عن ٦٠٠ معتقل سياسيّ وتخفيفِ الاحتكاك اليوميّ بالأمن. ويكون ذلك الاستكمال بإطلاق باقي المعتقلين السياسيِّين، وفتح ملفّ المفقودين، ورفع الظلم عن أقاربهم الذين عوقبوا طيلة عقدَيْن أو أكثر على مواقف ذويهم دون مبرّر. وكل هذا سيشكّل تدعيمًا للوحدة الوطنيّة، وترسيخًا شعبيّاً للمشروع الإصلاحيّ نفسه، إذ يَرْفع عُقَدَ الماضي ويتجاوزها لمشاركة وطنيّة كاملة.

وأمّا «مؤسّسات المجتمع المدنيّ» فإنه يُفْترض سنُّ قوانين جديدة تتيح لها الانطلاقَ، بمعزل عن التكبيلات الإداريّة البيروقراطيّة والأمنيّة، ووصائيّةِ الحرس القديم (السياسيّ والثقافيّ). وأعتقد أنّ في مفهوم «المؤسّسات الأهليّة» ما يصبّ في صلب الإصلاح الاقتصاديّ، خصوصًا أنّها تمثِّل جزءًا أصيلاً من ثقافة الشعب وحاجاته وتطلُّعاته؛ وهي مؤسّسات في إحدى حسناتها تَقْطع الطريق على أيّ تمويلات خارجيّة مشبوهة، في الوقت الذي لا تكلِّف فيه الدولة عبئها.

أمّا الأهم بالنسبة إلى المثقفين السوريِّين فهو قبولهم للتعدُّديّة. وما لم يتمّ إنجاز تفكيك لمشكلاتهم، فإنّه يبقى من الصعب أن يحقِّقوا تقدُّمًا في مشروع الدولة الوطنيّة. وطرحُ صيغة من قبيل «ملتقى» أو «تجمُّع» أو «جمعيّة وطنيّة مستقلّة للمثقفين» يصبح أمرًا ضروريّاً: فهو يتيح لهم حماية مشروعهم، ويضعهم أمام تجربة عمليّة في الاختلاف والتعدُّد والديموقراطيّة. وإنّ قبول كافة الفئات والتوجُّهات السياسيّة ـ دون استثناء ـ (قوميّة وليبراليّة وإسلاميّة) للديموقراطيّة قبولاً حقيقيّاً يعني أول خطوة نحو الديموقراطيّة يمكنها أن تَرْشح عن مشاركة في صياغة مشروع دولة ديموقراطيّة حديثة.

حلب

في العدد القادم

- مناقشات الإصلاح السوريّ: أيضًا وأيضًا!
- أصوات من فلسطين الجديدة (٢)
- ملف: الصورة الفوتوغرافيّة العربيّة